

تأثير جائحة كوفيد - 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات

The impact of the Covid-19 pandemic and its repercussions on the sustainable development goals in Iraq... Reality and challenges

ا. د وفاء جعفر المهداوي /المشرف
Prof. Dr. Wafa Jaafar Al-Mahdawi
waffaj57@yahoo.com

اسماء عباس علوان /الباحث
Asmaa Abbas Alwan Ail
asmaa.m.albadr@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19. التنمية المستدامة

Keywords: covid - 19 pandemic- sustainable development

المستخلص:

ألقت جائحة كورونا بظلالها على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العالم خلال فترة قصيرة منذ ظهور الوباء في أواخر شهر ديسمبر عام 2019 م. ويعتمد حجم الأثر على محددات مختلفة منها توفر البنية التحتية الصحية والاقتصادية والاجتماعية، واستعداد العراق المسبق لمواجهة الأزمات، ومدى سرعة التجاوب معها ومتانة النظم الصحية والاقتصادية القادرة على استيعاب الصدمات المفاجئة، فقد ظهر جليا تقلص فرص التنمية المستدامة على المدى القصير والمتوسط وتحديد المعوقات والتحديات التي تقف بوجه تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة، وتشير التوقعات حول تأثير الجائحة إلى احتمال تراجع فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية بحلول 2030 مع تفاقم حجم الخسائر التي أصابت اقتصاد العراق. كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وخصوصا عدم الاستقرار السياسي، وتحدي البيانات ومشكلة الانفجار السكاني وانخفاض كبير في معدلات الإنفاق العام على الصحة والتعليم، قبل الجائحة بدأ نوع من التحسن على هذه المؤشرات وإن كانت ما زالت بعيدة عن مستوى الطموح.

Abstract

The Corona pandemic has cast a shadow over various aspects of economic, social, health, and environmental life in the world in a short period since the outbreak of the epidemic in late December 2019. The size of the impact depends on various determinants, including the availability of health, economic and social infrastructure, Iraq's prior preparedness to confront crises, the speed of response to them, and the strength of health and economic systems capable of absorbing sudden shocks. In the face of achieving the goals and objectives of sustainable

development, expectations about the impact of the pandemic indicate the possibility of a decline in the chances of achieving the goals of the global sustainable development plan by 2030, with the exacerbation of the size of the losses that afflicted Iraq's economy.

All of these and other factors led to a significant deterioration in the indicators of sustainable development in Iraq, especially political instability, the challenge of data, the problem of the population explosion, and a significant decrease in the rates of public spending on health and education. Before the pandemic, some kind of improvement began on these indicators, although they were still far from ambitious.

المقدمة

لقد خلفت الازمة المركبة أوضاعاً وأزمات متواصلة شكلت تحدياً صعباً لأغلبية الناس، نتيجة التأثيرات التي رافقتها فضلاً عن تأثيرها في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، حيث جاءت جائحة كورونا لتعرقل مسارات التنمية المستدامة، ليس في العراق فحسب، وإنما في أغلب دول العالم، لقد عطلت الجائحة جهود التنمية وألغت بعض مضامين التقدم المحرزة في المرحلة السابقة، وأثرت في الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر، وعلى أساس ما سبق سنحاول تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث

- 1- تحديد إمكانيات التنمية المستدامة في العراق.
- 2- التعرف على إمكانيات العراق وإمكانات التنمية المتاحة فيه، وتجنب المعوقات التي تعرقل مسارات التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

1. تقلص فرص التنمية المستدامة على المدى القصير والمتوسط
 2. تحديد المعوقات والتحديات التي تقف بوجه تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة في العراق.
- الفرضية:** هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي عملت على تلكؤ تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق وهذه العوامل تنوعت ما بين عدم الاستقرار السياسي، وتحدي البيانات ومشكلة الانفجار السكاني وغيرها من العوامل.

الهدف

- 1- رصد التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة 2030 .
- 2- معرفة مواطن الضعف ونقاط القوة من خلال رصد المؤشرات.
- 3- أعداد مرجع وطني لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة لغرض إيجاد الحلول الناجحة ومعرفة مستوى التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة وإعداد تقييم لما تم تحقيقه من إنجازات عند تطبيق الاستراتيجيات الوطنية.

الحدود الزمانية والمكانية: تنحصر الحدود المكانية للبحث في تحليل تأثير جائحة كوفيد - 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة في العراق، كما تنحصر الحدود الزمانية للبحث في تغطية الفترة (2018 - 2020).

منهجية البحث: من أجل تحليل تفاصيل البحث، وتتبع تطور تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتحتم علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ويتكون البحث من عدد من المحاور وكما يأتي.

المحور الأول: حال أهداف التنمية المستدامة ما قبل الجائحة وأثناء الجائحة (كوفيد-19) في العراق: حقق العراق خلال المدة 2018 - 2020 تقدماً بسيطاً في بعض مؤشرات التقدم في أهداف التنمية المستدامة، لذلك لابد من التطرق إلى أهداف التنمية المستدامة قبل وأثناء جائحة (كوفيد-19) وفقاً لركائز التنمية المستدامة الخمسة (الناس، الازدهار، الكوكب، السلام، الشراكة) لمعرفة التقدم المحرز كالآتي:-

أولاً: ركيزة الناس قبل وأثناء الجائحة

الهدف الأول القضاء على الفقر:- ينتشر الفقر على نطاق واسع في العراق، فقد أدت الأزمات المتوالية إلى تآكل المكاسب التي تحققت في مجال خفض الفقر، فقد أدى انعدام الأمن والازمة المركبة 2020 إلى الإطاحة بالمكاسب المحققة، حيث أدت الازمة الأخيرة إلى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية والفقر، ويقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم ويزداد الفقر بنسبة 11.7% ليصبح معدل الفقر 31.7% حسب آخر دراسة أعدتها وزارة التخطيط بالشراكة مع البنك الدولي (WB) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) مقارنة بما كان عليه المعدل 20.05% عام 2018، ليضيف ذلك حوالي 4.5 مليون فرد إلى عدد الفقراء الذي قدر بحوالي 6.9 مليون فرد قبل الأزمة. ويمكن الحصول على مؤشر القضاء على الفقر من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (1) مؤشرات الهدف الأول القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	القيمة 2018	القيمة 2020
نسبة الفقر دون خط الفقر الوطني	20.0	31.7
تغطية التحويلات الاجتماعية أو أية مستحقات	3.0	3.4

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- **مؤشر الفقر دون خط الفقر الوطني:-** يتبين من الجدول أن العراق سجل تراجعاً كبيراً في مؤشر السكان تحت خط الفقر الدولي، حيث بلغ 31.7 في عام 2020 بعد ما كان 20.0 في عام 2018، فقد زادت نسبة السكان تحت هذا الخط نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة في معالجة مسألة الفقر والبطالة وغيرها وتعرضت السياسات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة الهشاشة وتأخر إيجاد حل لمشكلة النازحين.

2- **مؤشر تغطية التحويلات الاجتماعية أو أية مستحقات:-** من جهة أخرى، لا تزال نسبة كبيرة من السكان خارج تغطية برامج الحماية الاجتماعية، وهذا الأمر لا زال يمثل تحدياً مؤسسياً واقتصادياً

واجتماعيا على الصعيدين المحلي والوطني، وقد بلغت نسبته 3.4 عام 2020 بعدما كان 3.0 عام 2018.

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر القضاء على الفقر باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر لعام 2020، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة منخفضة تقدر بنحو (33.1%)، وبذلك نلاحظ حجم انخفاض الإنجاز التنموي في العراق بالنسبة لمؤشر القضاء على الفقر.

الهدف الثاني القضاء على الجوع.. إن أكثر من ربع عدد الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية متمثلاً في التقزم والهزال وزيادة الوزن، حيث تشير البيانات الإحصائية عام 2020 أن الأطفال معرضون لخطر سوء التغذية والجوع المستتر بسبب تدني جودة أنماط التغذية، وتعكس الأزمة الصحية والنزاعات العبء الثلاثي الثقيل لسوء التغذية نقص التغذية والجوع المستتر وزيادة الوزن، وهو عبء يهدد بقاء ونمو وتطور الأطفال، ويعزى سبب ذلك الى المنظومة الغذائية الفاشلة في تزويد الأطفال بأنماط التغذية التي يحتاجونها للنمو الصحي (اليونيسف، 2019، ص221)، ويمكن الحصول على مؤشر القضاء على الجوع من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (2) مؤشرات الهدف الثاني القضاء على الجوع للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	2018 القيمة	2020 القيمة
مستوى التقزم	9.9	12.3
مستوى الهزل	2.5	3.0
زيادة الوزن	6.6	6.1

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى التقزم والهزال قد ارتفع عام 2020 وبلغ (12.3 % - 3.0 %) على التوالي بعد أن كان عام 2018 (9.9 % - 2.5 %) لمستوى التقزم والهزال، كما أن باقي الأطفال معرضون لأخطار زيادة الوزن حيث بلغت 6.1 %، عام 2020 مقارنة بعام 2018 (6.6 %) (تقرير لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2020).

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر القضاء على الجوع عام 2020 باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة منخفضة جدا تقدر بنحو (7.13%)، وبذلك نلاحظ حجم انخفاض الإنجاز التنموي في العراق بالنسبة لمؤشر القضاء على الجوع.

الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه.. فرضت الجائحة وتداعياتها تحدياً إضافياً بالنسبة للنساء على وفق معطيات المسح لأثر جائحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية، وقد فاقمت الازمة الصحية ظروف الهشاشة ووسعت مساحتها، فقد فرضت الازمة المركبة مزيداً من التحديات في الوفاء باحتياجات المرضى سواء المصابين بفيروس كورونا أم من غيرهم، بسبب نقص الموارد البشرية والمادية والمالية وعدم كفاية المباني الصحية، لاسيما المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، ويمكن الحصول على مؤشر الصحة الجيدة والرفاه من خلال مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (3) مؤشرات الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	القيمة أثناء الجائحة 2020
الوفيات النفاسية	33.5	31.5
وجود كادر مؤهل أثناء الولادة	95.6	90.1
وفيات الأطفال دون الخامسة	26	24.3
وفيات المواليد حديثي الولادة	14	13.9
النساء اللاتي يستخدمن وسائل حديثة لتنظيم الأسرة	19.2	53.8

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- **الوفيات النفاسية:-** خفض نسبة الوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولوداً، حيث سجل حسب البيانات الإحصائية لوزارة التخطيط نسبة 31.5%، مقارنة بعام 2018 حيث بلغت نسبة الوفيات النفاسية لكل 100000 مولود حي 33.5%.

2- **وجود كادر مؤهل أثناء الولادة:-** بحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 فإن معدل كثافة الأخصائيين الصحيين لكل 10000 نسمة من السكان كان منخفض عما كانت عليه سابقاً، ولم يتغير بالشكل المطلوب خلال المدة 2018 – 2020، وقد فاقمت الأزمة الصحية ظروف الهشاشة ووسعت مساحتها، وقد فرضت الازمة مزيداً من التحديات في الوفاء باحتياجات المرضى وقد بلغت نسبة وجود كادر مؤهل أثناء الولادة 90.1% عام 2020 مقارنة بعام 2018 حيث بلغت النسبة 95.6%.

3- **وفيات الأطفال دون الخامسة:-** يقترب العراق بشكل كبير من وضع نهاية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، وما تزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية إلا أنها حققت تقدماً وكانت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 24.3% بعد ما كانت 26% عام 2018.

4- **معدل وفيات المواليد الرضع:-** ونلاحظ بالدرجة الأولى ارتفاع في معدلات وفيات المواليد في العراق إلى 13.9%، حيث فرضت الازمة المركبة تراجعاً في خدمات الصحة الانجابية بسبب نقل أو غياب الملاكات الصحية خلال الجائحة، مع إغلاق بعض الخدمات مثل صالات الولادة وصالات العمليات والردهات النسائية، مما جعل معدل وفيات المواليد الرضع ترتفع بعد ما كانت 14% عام 2018.

5- **النساء اللاتي يستخدمن وسائل حديثة لتنظيم الأسرة:-** حيث ارتفعت النسبة المئوية للنساء التي تستخدم تنظيم الأسرة بوسائل حديثة بعمر (15-49) وتقدر بحوالي 53.8% بعد ما كانت 19.2% عام 2018 على الرغم من ظروف الأزمة الصحية.

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر الصحة الجيدة والرفاه باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن العراق له نسبة متواضعة نوعاً ما وتقدر بنحو (42.72%)، وبذلك نلاحظ تواضع في الإنجاز التنموي في العراق بالنسبة لمؤشر الصحة الجيدة والرفاه.

الهدف الرابع التعليم الجيد:- جاءت جائحة كورونا في وقت يعاني فيه قطاع التربية والتعليم من أزمة معقدة نتجت عن الأوضاع التاريخية لتطور نظام التعليم المبني على تلبية رغبة الأسر في تعليم ابنائها دون الالتفات إلى ربط مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، من جهة ثانية فإن الأوضاع المالية أدت إلى تراجع الإنفاق على التعليم والنقص الحاد في الاستثمار في البنى التحتية (المدارس والجامعات)، ومن جهة ثالثة فرضت الأوضاع الامنية مزيداً من حالات التسرب للأطفال بعيداً عن المدارس تحت وطأة

تراجع الاستقرار وتزايد العمليات الارهابية، ويمكن الحصول على مؤشر التعليم الجيد من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (4) مؤشرات الهدف الرابع التعليم الجيد للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	أثناء الجائحة 2020
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	94	90
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم المتوسط	55	58
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الإعدادي	28	32
مشاركة الشباب في التعليم الرسمي وغير الرسمي	37	39
مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	53	54

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي:** فرضت الجائحة تهديدا لملايين الأطفال الذين اضطروا إلى الانقطاع عن تعليمهم، وانخفض معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية من 94 % إلى 90 %، للعامين الدراسين 2018 و 2020.

2- **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم المتوسط:** ارتفع معدل الالتحاق الصافي للمرحلة المتوسطة من 57 % إلى 58 % للعامين الدراسين على التوالي 2018 و 2020.

3- **معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الإعدادي:** ارتفع معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الإعدادية من 28 % إلى 32 % للعامين الدراسين على التوالي 2018 و 2020.

4- **نسبة المشاركة الشباب في التعليم الرسمي وغير الرسمي:** بلغت معدل مشاركة الشباب في التعليم 39 % في عام 2020 وهو معدل متواضع ومرتفع نوعا ما عن عام 2018 حيث بلغ 37 %، ويحتمل أن يتأثر خريجو الجامعات بشدة من جائحة كورونا، لا سيما وأنهم قد انقطعوا عن الدراسة في المرحلة النهائية من دراستهم، وهم سيخرجون في بداية ركود اقتصادي كبير، ومن جهة أخرى فرضت الأوضاع الأمنية مزيدا من حالات التسرب للأطفال بعيدا عن المدارس تحت وطأة تراجع الاستقرار.

5- **معدل مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** لم يحقق العراق القدرة الكاملة على إحداث التحول المنشود في مجال التعليم الإلكتروني على الرغم مما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، ويعاني العراق من اتباع أساليب التعليم المتأخرة نوعا ما والأساليب القديمة، وهو أمر ناجم بشكل رئيسي عن تدهور في البنى التحتية التعليمية التي تحد من المؤهلات التي يمكن ان يحقق العراق تقدم بها، وقد بلغت نسبة مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق 54 % وهي نسبة أعلى من عام 2018 حيث بلغت 53 %.

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر التعليم الجيد باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة متوسطة تقدر بنحو (54.6 %)، وبذلك نلاحظ حجم تطور في الإنجاز التنموي للعراق بالنسبة لمؤشر التعليم.

ثانياً، ركيزة الازدهار قبل وأثناء جائحة كوفيد-19

الهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي: لم يحقق العراق النمو الاقتصادي المرجو لتأمين متطلبات توفير فرص العمل المنتجة اللائقة، وقد تركت الجائحة تأثيرات ضاغطة على مستوى

الاقتصاد الكلي المتأثر بتراجع أسعار النفط الخام عالميا مولدا أزمة مالية في الموازنة العامة للدولة و حالة من الركود الاقتصادي، بسبب اجراءات الحظر الكلي والجزئي المزدوجة، وتعمق الاختلال البنوي وازدادت تشوهات النظام الاقتصادي في ظل غياب سياسات اقتصادية فاعلة، ويمكن الحصول على مؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (5) مؤشرات الهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	أثناء الجائحة 2020
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	42.8	-2.4
معدل البطالة	8.2	13.8
عمالة الأطفال	5	7.3

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي:- نلاحظ من خلال الجدول تباطؤ وتراجع في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي وتقدر النسبة - 2.3%، ويعود هذا الى انهيار أسعار النفط أثناء الأزمة وايضا نتيجة السمة الربعية التي تعد متلازمة الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط بنسبة تبلغ 95% في الناتج المحلي الإجمالي.(تقرير متابعة لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، نيويورك (2016-2020)

2- معدل البطالة:- نلاحظ زيادة معدلات البطالة حسب الجنس والعمر وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2020 نتيجة تداعيات الأزمة المركبة وما فرضته من حظر جزئي وكلي، حيث ان الاغلاق أدى إلى خسارة عدد كبير من العمال لعملهم من ذوي الدخل المنخفض والعمل غير الرسمي حيث تضاعفت نسبة معدلات البطالة حيث بلغت النسبة 13.8% بعد أن كانت 8.2%، ويعزى سبب ذلك ايضا الى ان القطاع الربيعي يعد ذو قوى عمل قليلة نسبيا بالنسبة للقطاعات الأخرى (تقرير متابعة لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نيويورك (2016-2020)

3- عمالة الأطفال:- ارتفعت نسبة عمالة الأطفال في العراق في ظل تداعيات الازمة المركبة وما نتج عنها من فقر، وذلك نتيجة لفقدان المورد وسبل العيش لدى من تضرروا من النزاعات والأزمات، وتشير البيانات إلى أن 70 % من الأطفال والشباب يشعرون بالمسؤولية المتزايدة عن تحسين الوضع الاقتصادي لأسرهم، وقد تضاعفت نسبة عمالة الأطفال في العراق لتصل إلى 7.3%، بما في ذلك أسوأ أشكال العمل، بعد ما كانت 5% عام 2018، ولا تزال عمالة الأطفال منتشرة بدرجات متفاوتة بين المحافظات، تتراوح بين انخراط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة (نضال شاكر جودة و هناء عبد الغفار حمود، 2020 ، ص10)

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة منخفضة جدا تقدر بنحو (7.83%) نتيجة تداعيات الأزمة المركبة، وبذلك نلاحظ حجم انخفاض الإنجاز التنموي في العراق لأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لمؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ثالثاً، ركيزة الكوكب قبل وأثناء جائحة كوفيد-19،

الهدف الثالث عشر التصدي لتغير المناخ وآثاره. يمثل التغير المناخي أكبر تهديد لأهداف التنمية المستدامة كما أن أثارة غير المسبوقة والواسعة الانتشار، يسبب الاحتباس الحراري في إحداث تغيرات طويلة المدى على النظام المناخي العالمي حيث يقع عبؤها بصورة غير متناسبة حسب التقارير الدولية الأكثر تعرضاً لمخاطر التغير المناخي هم الأشد فقراً لذا يتطلب علينا ليس للتصدي لتغيرات المناخ وآثاره فحسب بل لبناء القدرة على الصمود في التعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ.

جدول (6) مؤشرات الهدف الثالث عشر التصدي لتغير المناخ للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	أثناء الجائحة 2020
انبعاثات الغازات الدفيئة	1.963	1.685

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة

نلاحظ من خلال الجدول أن على الرغم من الآثار السلبية للجائحة على مستوى العالم إلا أنه نتج عنه أثر إيجابي للبيئة، حيث أدى إلى تقليل الغازات المنبعثة الدفيئة من المصانع وعوادم السيارات من 1.963 عام 2018 إلى 1.685 عام 2020 بسبب حظر التجوال الشامل الذي فرض في جميع أنحاء العالم مما نتج عنه انخفاض في العوادم المنبعثة من السيارات وتقليل عدد ساعات العمل في المصانع التي تنبعث منها غازات ملوثة للبيئة وهذا أدى إلى تقليل غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وبهذا الصدد أطلقت حكومة العراقية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2020، عملية الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، بهدف بناء قدرة البلاد على مواجهة هذا التحدي، ويدعم هذا المشروع الجهود الوطنية التي تركز على زيادة قدرة العراق على التكيف، ومرونة القطاعات المتضررة، ورفع وعي المجتمعات الريفية واستعدادها، ودعم الشباب والنساء، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. بالإضافة إلى ذلك، انضم العراق إلى اتفاقية باريس للمناخ في عام 2021 من أجل مواجهة التهديدات التي يشكلها التغير المناخ، حيث يتوجه العراق نحو حقبة جديدة تستند على دعم الطاقات المتجددة لتخفيض انبعاث الكربون والتلوث تلبية للتغيرات المناخية (جمهورية العراق، 2021، ص3)، وتُلزم المعاهدة الدول الموقعة باحتواء معدل الاحتباس الحراري، وبالمقابل تتضمن الاتفاقية توفير المزيد من الموارد المالية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتطوير القدرة على التكيف مع التغير المناخي، وهذا ما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبذلك نلاحظ تطور في الإنجاز التنموي لأهداف التنمية المستدامة. (وزارة الصحة والبيئة، 2020، ص59)

رابعاً، ركيزة السلام قبل وأثناء جائحة كوفيد-19،

الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية. يعاني العراق على مستوى هذا الهدف من مشاكل عدة تتمثل بالدرجة الأولى في ضعف سيادة القانون، فضلاً عن ظروف القتل والتهجير والعاطلين عن العمل والنزوح لنسبة كبيرة من السكان، هذه العوامل حدت من القدرة على تحقيق التقدم في هذا الهدف نتيجة الفساد في مؤسسات الدولة، وضعف المشاركة السياسية لجزء كبير من فئات المجتمع، ولا سيما بعد تزايد الاحتجاجات والمظاهرات والعنف الحكومي لردع الاحتجاجات، إلا أن حكومة العراق بعد عام 2020 تعمل على تعزيز النهج الوطنية والمتعددة الأطراف والتعاون الدولي، في إطار توفير

لقاحات COVID-19، وضمان الوصول والتوزيع العادل والشامل في الوقت المناسب وبشكل آمن وفعال، باعتبارها منفعة عامة عالمية للصحة من أجل الوقاية من العدوى واحتواء الأزمة وإنهاء هذه الجائحة (جمهورية العراق، المصدر السابق، ص1)

وتجدر الإشارة الى ان الحكومة العراقية تعمل على وضع خطط التطعيم الوطنية الشاملة حيث تغطي جميع شرائح المجتمع منها المشردين والمهجريين واللاجئين والسجناء، وتؤكد الحكومة العراقية على ضرورة التعاون من أجل بناء مجتمعات ومؤسسات قادرة على التكيف مع الأزمات، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام والمساواة، ويمكن الحصول على مؤشر السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:-

جدول (7) مؤشرات الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	أثناء الجائحة 2020
عدد ضحايا القتل العمد	1.74	1.50
الوفيات المتصلة بالنزاعات	11.3	29.9
نسبة الذين تعرضوا للعنف البدني والنفسي والجنسي	0.1	10
الاتجار بالبشر	42	80

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- عدد ضحايا القتل العمد:- يعاني العراق من جرائم القتل المتصل بالنزاعات وقد جاء في تقرير التنمية المستدامة العربي ان العراق يحتل المرتبة الثانية بعد جزر القمر في معدل جرائم القتل، ويرجع تدني عدد ضحايا القتل (1.50%) عام 2020 مقارنة بعام 2018 (1.74%) الى ان حكومة العراق وضعت خططا وطنية تتضمن برامج وأنشطة تنفيذية تتعلق بالجوانب الامنية والسياسية والمصالحة الوطنية، إلى جانب برامج التأهيل والاستقرار والتنمية المجتمعية، فضلاً عن تشكيل عدد من اللجان الحكومية من الوزارات المختصة تكون مسؤولة عن الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

2- الوفيات المتصلة بالنزاعات:- يعاني العراق من جرائم القتل المتصل بالنزاعات، وقد شهد العراق مع بداية الازمة المركبة ارتفاعا في عدد الوفيات المتصلة بالنزاع والتي تقدر (29.9%) وهذا يعود الى ضعف سيادة القانون وتدني كفاءة الحكومة في العراق، وتجدر الإشارة الى، ان الحكومة العراقية تحرص على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لضمان العودة الآمنة للبلاد بعد توفير الأمن وسبل العيش المناسبة وتوفير مستوى مقبول من الخدمات الاجتماعية، وقد أثمر التخطيط الجيد والتعاون مع أصحاب المصلحة عن تحقيق النجاح في احتواء الأزمة المركبة.

3- نسبة الذين تعرضوا للعنف البدني والنفسي والجنسي:- شهد العراق مع بداية الأزمة المركبة اتساعا في العنف الأسري للنساء والفتيات والأطفال وما يرافقه من عقوبات جسدية ونفسية، حيث قدر الإبلاغ عن 123 حالة انتحار ومحاولة انتحار مرتبطة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، حيث تعرض 10% من السكان وخاصة النساء للعنف، مقارنة بعام 2018 والتي كانت تقدر النسبة (0.1). وبهذا الصدد، وضعت حكومة العراق العديد من الخطط الوطنية من أجل القضاء على ظاهرة

العنف الجنساني، وتمكين المرأة العراقية في ممارسة دورها المناط لها في عمليات صنع القرار، وذلك اتساقاً مع قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1325 لعام 2000 بشأن المرأة والأمن والأمن والسلام 4- الاتجار بالبشر- بلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة حوالي 80% عام 2020 وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بعام 2018 والتي تقدر 42%، يعزى سبب ذلك الى انعدام الامن والامان وضعف سيادة القانون وكفاءة الحكومة.

بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر السلام والعدل والمؤسسات القوية باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة منخفضة تقدر بنحو (30.35%)، وبذلك نلاحظ انخفاض في الإنجاز التنموي في العراق بالنسبة لمؤشر السلام والعدل والمؤسسات القوية.

خامساً، ركيزة الشراكة قبل جائحة كوفيد-19

الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، ويواجه العراق تحديات جسيمة في توظيف وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني فما زالت القدرات شبه محدودة، نتيجة إن الهيكلة الاقتصادي العراقي غير مدعوم بشكل كبير من الوحدات العالمية، ويمكن الحصول على مؤشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال تحليل مؤشرات الفرعية وعلى النحو الآتي:

جدول (8) مؤشرات الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف للتنمية المستدامة في العراق 2020

المؤشرات	قبل الجائحة 2018	أثناء الجائحة 2020
الإيرادات الحكومية	41.8	40.2
الضرائب المحلية	5.2	3.0
استخدام الإنترنت	53.1	44.3

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2020، صفحات متعددة.

1- **الإيرادات الحكومية**:- أن الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 40.2% عام 2020 بعدما كانت 41.8 عام 2018، ويعزى سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط الذي رافق اثر تداعيات الازمة الصحية من حظر كلي وجزئي ادت الى اغلاق العديد من الدوائر والشركات والمصانع.

2- **الضرائب المحلية**:- ما زالت نسبة الضريبة عنصرًا محددًا ومنخفض الحصيله في الميزانية المحلية، فقد بلغت 3.0 % عام 2020 من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت 5.2% عام 2018 ويعزى سبب ذلك إلى غلق العديد من المصانع والشركات نتيجة تداعيات الأزمة الصحية.

3- **استخدام الإنترنت**:- أشارت بيانات وزارة الاتصالات إلى أن عدد الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بلغ (200000) اشتراكاً، وقد انخفضت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في العراق 44.3% عام 2020، بعد ما كانت 53.1% عام 2018 ويعزى سبب ذلك إلى أثر الجائحة وتداعياتها التي أثرت بشكل سلبي في المستوى المعيشي للمواطن العراقي ومن ثم على دخل الأسرة لاسيما الأسر التي يعمل أفرادها بالقطاع الخاص أو أصحاب الدخل اليومي، بذلك يتم احتساب متوسط مؤشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف باستخدام متوسط المؤشرات الفرعية انفة الذكر، وكما هو موضح فإن للعراق قيمة منخفضة تقدر بنحو (29.2%)، وبذلك نلاحظ أن هناك انخفاضاً في الإنجاز التنموي للعراق بالنسبة لمؤشر عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونستنتج مما سبق قد حقق العراق درجات إنجاز متفاوتة في مؤشرات ركائز أهداف التنمية المستدامة في سنة 2020، وان المؤشرات قد انخفضت عما كانت عليه في عام 2018 قبل الجائحة، حيث ظهر جلياً تقليص فرص التنمية على المدى القصير والمتوسط، وتشير البيانات الى تراجع فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة نتيجة تأثير الجائحة، مع تفاقم حجم الخسائر في اقتصاد العراق. قبل الأزمة، اتفقت العراق على الحاجة إلى تضافر الجهود لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال آليات تمويل متفق عليها تتعاون من خلالها الدول الغنية في توفير احتياجات العراق لتحقيق الأهداف، ولكن مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية أصبح من الصعب التزام أغلب الدول بالاستثمار في برامج الخطة، لا سيما في العراق، مما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات على الصعيد الوطني للتعافي أولاً من التداعيات غير المسبوقة للجائحة، وثانياً العمل على إعادة التخطيط للمرحلة التالية من متطلبات التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها.

المحور الثاني:- التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق: يعاني العراق حزمة من التحديات والمشاكل ذات طبيعة اقتصادية وتكنولوجية وتنظيمية مما حد من كفاءته وقدرته على الاستجابة لمتطلبات أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي ومن بين أبرز هذه التحديات والمشاكل هي كالآتي :-

أولاً:- السمة الريعية: تمثل عملية التنويع تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً نتيجة الاعتماد الكبير على النفط، ليس فقط في تكوين الناتج المحلي، بل أيضاً في تأمين موارد الدولة، وفي الصادرات على حد سواء مما يعرضه للتقلبات الشديدة تبعاً لتقلبات أسعار النفط والطلب عليه في الأسواق العالمية. إن اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة واحدة ترتبط أسعارها وكميات إنتاجها ارتباطاً كبيراً بالسوق العالمية يجعل الدولة غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويعرضها لتقلبات كبيرة، ومن هنا فإن التحدي يكمن في تطوير قطاعات الإنتاج المادي المختلفة في الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، (عدنان فرحان الجوارين، 2016، ص 24) وهناك مؤشرين رئيسيين في التعرف على جهود الدولة في مجال التنويع هما:

1- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ معدل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2003 – 2020 ما نسبته 63.66% مما يدل على التأثير الكبير للعوائد النفطية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض مستويات ومعدلات الإنتاج في سنوات عدة وهذا يعود إلى الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق خلال هذه الحقبة، ففي عام 2008 انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ ما نسبته (-16.80) في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وقد بلغ النمو معدل سالب، وفي عام 2014 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد قياساً بالسنوات السابقة وبلغ (-4.02)، ويعود ذلك إلى سيطرة داعش على العديد من المناطق الاقتصادية، وفي عام 2020 شهد العراق تراجعاً كبيراً في حجم الناتج المحلي وبلغ ما قيمته (-4.37) بسبب جائحة كورونا التي عطلت الكثير من الأنشطة الاقتصادية أثرت على أسعار النفط العالمية التي انخفضت بشكل كبير (وزارة التخطيط، 2018، صفحات متعددة)

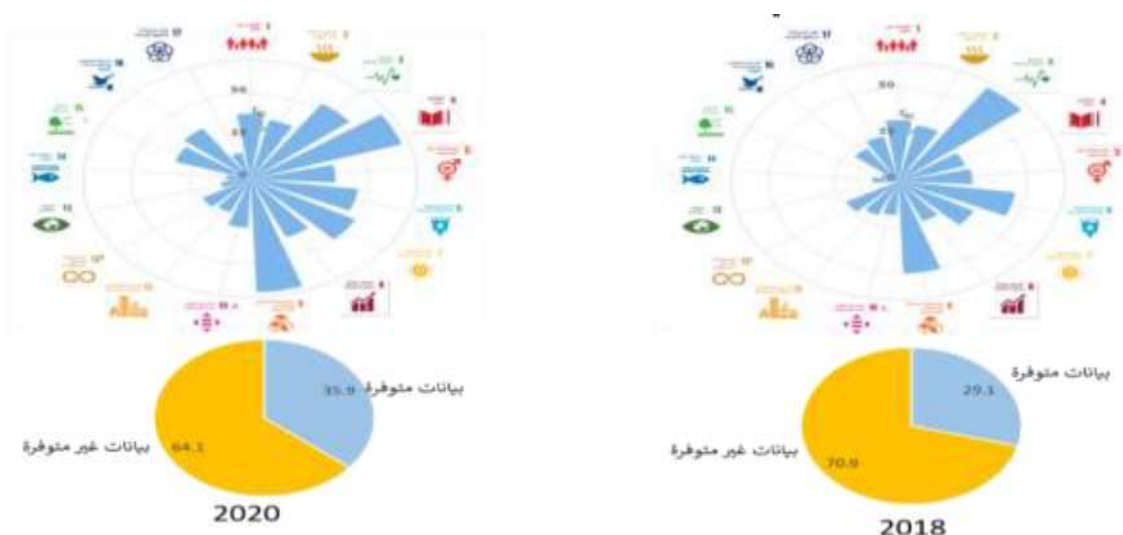
2- حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة: إذ احتلت الإيرادات النفطية النسبة الكبرى في تكوين الإيرادات العامة للدولة وبلغ متوسط حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات

العامة للدولة خلال هذه المدة (2003 – 2020) ما مقداره 95% وهي نسبة مرتفعة توضح الاعتماد الكبير على المورد النفطي كمصدر أساسي للإيرادات الدولة.

ثانياً:- عدم الاستقرار السياسي، يعد عدم الاستقرار السياسي من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة في العراق، إذ أن ما شهده البلد في عام 2003 من اضطرابات وصراعات مستمرة أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، وتوقف عملية التنمية المستدامة في البلاد، والتراجع في مسيرة تحقيق الأهداف، وتراجع وضع الاقتصاد والاستثمار، وذلك لأن الشركات غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً، وقد أسهمت التظاهرات والحراك الشعبي في أحداث، تحول في التركيز إلى نقاش جدي بشأن الوحدة الوطنية والسلام المجتمعي، إذ ينتشر مفهوم السلام المجتمعي في الأراضي التي تمت استعادتها من المجموعات الإرهابية وهو تحول يسهل إصلاح النسيج الاجتماعي المهدد في المجتمعات المحلي، وهو مسار حول النظر إلى الاحتجاجات من اعتبارها تهديد، إلى فرصة يمكن الاستفادة منها من أجل تعزيز التركيز على بناء الوحدة المجتمعية وتقليص تصورات الحرمان من الحقوق ضمن كل من جماعات تعاني من الحرمان (باسم عبد الهادي حسن، 2020، ص8)

ثانياً:- تحديث البيانات، إذ حدثت الازمة التي مر بها العراق من قدرة الجهاز المركزي للإحصاء على توفير مؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها، مع ذلك زادت نسبة البيانات المتوفرة من 29 % عام 2018 إلى 36 % عام 2020 وهذا يعني تقلص فجوة البيانات بنسبة 7 %، على الرغم من تعثر الجهود الإحصائية خلال عام 2020 بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الأمن الإنساني كما في الشكل (1) لكن ذلك لا يمثل مستوى الطموح في القدرات التحليلية وتأثير الفجوات وتقويم كفاءة الإنجاز التنموي، مع وجود فجوة البيانات واستمرار تأثير الجائحة وتفاقم تداعياتها، فقد ارتبط بها تحد مهم يتعلق باختيار كيفية رصد آثار الأزمة المركبة ونتائجها وتداعياتها. (وزارة التخطيط، 2021، ص 17)

الشكل (1) فجوة البيانات بين عامي 2018 و2020



المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني، 2021، ص 17.

حيث يتطلب توفير قاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة إجراء تحليل واقعي للمخاطر، (نوعي أو كمي أو كلاهما). كما أن فهم التهديدات المحتملة لأهداف التنمية عبر مجموعة من القطاعات تتطلب توفير بيانات عن تلك القطاعات وتشخيص التهديدات المتعددة لاختبار حساسيتها، ونقاط الهشاشة لديهم. يؤدي في النهاية إلى تضليل أهداف التنمية المستدامة.

لذلك تعد البيانات نقطة انطلاق حاسمة ومفتاح لتذليل القيود في العديد من القطاعات، وتحسين البيانات يمكن أن تؤدي إلى استجابة أكثر لقرارات الاستثمار والتخطيط التي تعزز بناء القدرات على الصمود أمام الصدمات. والكوارث والأوبئة.

ثالثاً.. مشكلة الانفجار السكاني. حيث طرح توماس ممال توس في عام 1798 نظريته الشهيرة في النمو السكاني وتأثيره السلبي على مستويات المعيشة في المدى الطويل، النظرية ببساطة تقوم على أنه مع ثبات كمية الأرض فإن النمو السكاني سيؤدي في النهاية إلى انخفاض كمية الموارد التي يستهلكها كل فرد مما يتسبب في الأمراض والمجاعات والحروب، والطريقة لتجنب هذا هو الامتناع عن انجاب مزيداً من الأطفال، فهو لم يتنبأ بالتقدم التكنولوجي الذي يرفع الإنتاجية ويقلل من الأمراض، غير أن فكرته الأساسية بان النمو السكاني يشكل تهديداً محتملاً للتنمية بقي مؤثراً وفاعلاً في سياسات وأجندة التنمية العالمية خاصة منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي (إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، 2020، ص 146)، إن الزيادة السكانية باعتبارها إحدى المشكلات المؤرقة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث إنها تعوق عملية التنمية في جميع المجالات لما تسببه هذه الزيادة من خطورة على معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك ومن ثم تكمن أثر الزيادة السكانية المتسارعة أو المضطردة على التنمية المستدامة في العراق من خلال الآتي:-

1- الزيادة السكانية تفاقم من مشكلات العراق (البنية التحتية، الخدمات، الفقر، البطالة، المياه...)، ونظراً لسياق الهشاشة والانكشاف لا يجري الاستفادة كما يجب من العنصر البشري (بل أصبح عبئاً على التنمية)

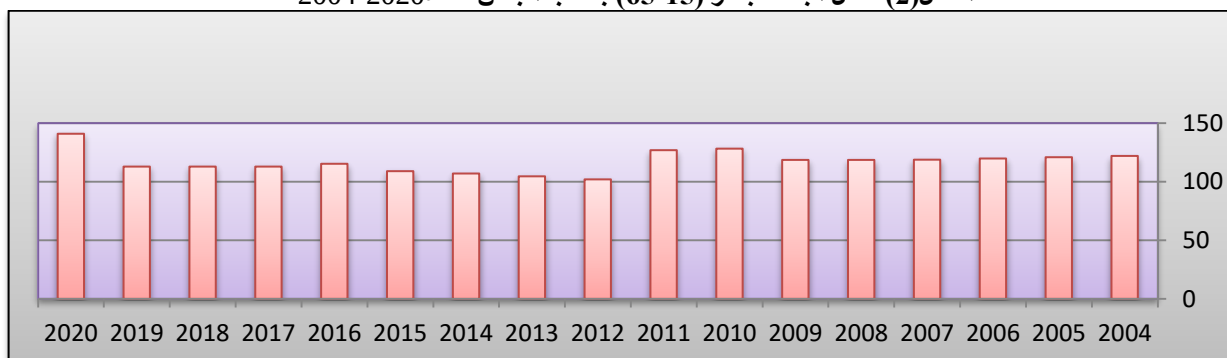
2- نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني، فإن الشباب يشكلون حوالي 60 في المائة من السكان، ومع الوقت من المرجح زيادة نسبة هؤلاء. ثمة حاجة إلى تنمية اقتصادية لخلق فرص عمل تستوعب هؤلاء الشباب القادرين على العمل وخريجي الجامعات. ولأن سياق العراق لا يسمح بمثل هذه التنمية، يصبح هؤلاء الشباب عبئاً على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع بدلاً من أن يكونوا عنصراً إنتاجياً مثمراً. لا يجد العديد من الخريجين الجدد سوى فرص عمل منخفضة الأجر وغير مستقرة. لإيجاد فرص عمل كاملة وزيادة دخل الأسرة ومكافحة الفقر، يحتاج العراق إلى نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة، مع قدر معقول من العدالة الاجتماعية وتباطؤ في النمو السكاني وهو ما لا يمكن تصوره في ظل السياق الحالي.

3- بالرغم من نمو الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية، بقي معدل دخل الفرد ثابتاً، نظراً لنمو السكان نتيجة الزيادة الطبيعية بذات النسبة تقريباً، وهو ما يعني تآكل القدرة الشرائية في ضوء معدلات التضخم السنوية، وبالتالي من غير المتوقع أن يكون لأي نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير إيجابي كبير على زيادة فرص العمل والتشغيل ناهيك عن تحقيق التنمية.

4- ضعف الموارد الطبيعية والزيادة السكانية ينذر بكارثة على عدة صعد: التعليم والصحة والبنية التحتية، حيث أن نصف سكان العراق من الأطفال وتقل أعمارهم عن 15 عاماً، ويعد هؤلاء غير منتجين في المجتمع وتزيد احتياجاتهم الاستهلاكية ما يزيد معدل عبء الإغالة على القطاع المنتج. ويتضح من المؤشرات الإحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق خلال المدة 2003-2018 ان العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة، حيث بلغ معدل نمو السكان المركب خلال المدة بنحو (2.6%)، (وزارة التخطيط، 2018) وهي نسبة مرتفعة تدل على مدى التزايد السريع لسكان العراق مما يولد زيادة في عرض العمل وتفاقم مشكلة البطالة والفقر وهما المؤشرين رئيسيين.

1- ارتفاع معدل البطالة: تعد البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، نتيجة لضعف مستوى النشاط الإنتاجي والاستثماري تعطل أغلب المنشآت الصناعية وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وفتح الحدود أمام المنتجات الزراعية المستوردة، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي إذ تشير الإحصائيات ان البطالة بين السكان بعمر (15-65) بحسب الجنس بلغت 26.8% عام 2004، وفي عام 2020 بلغ معدل البطالة للشباب في العراق 40% من أصل تعداد السكان البالغ 37 مليون نسمة بحسب إحصائية أعلنتها وزارة التخطيط العراقية (وزارة التخطيط، عام 2020)

الشكل (2) معدل البطالة بعمر (15-65) بحسب الجنس للمدة 2004-2020

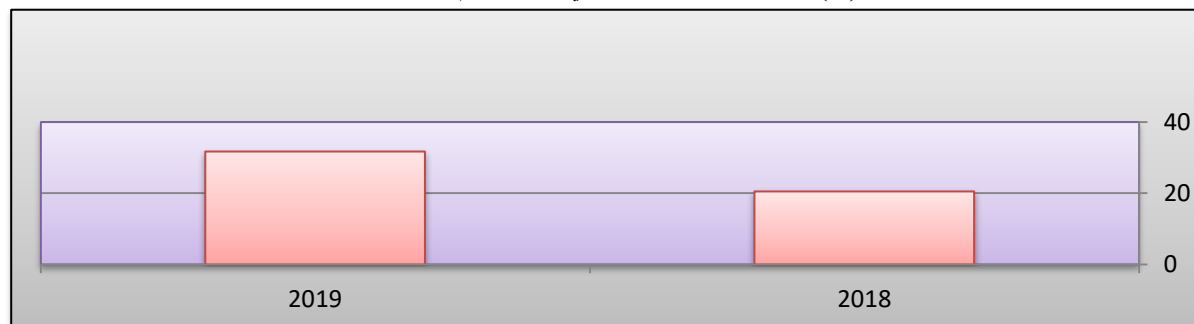


الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020

1- ارتفاع معدلات الفقر: بدأت ظاهرة الفقر تتفاقم في العراق منذ التسعينات نتيجة للحروب التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي أدت إلى توقف عملية التنمية وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العراق. والحقيقة أن جذور الفقر في العراق لا تتشابه مع جذوره في أية دولة أخرى إذ إن سبب ارتفاع الفقر في العراق هو ليس ضعف الإمكانيات والموارد المادية للدولة كما هو الحال في أغلب الدول التي ترتفع فيها هذه النسبة، بل إن الحروب التي خاضها العراق وسياسة النظام السابق وسيطرته على موارد الدولة دون توزيعها بشكل عادل وعدم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتخفيف نسبة الفقر كلها اسباب ادت إلى ارتفاع نسبة الفقر في العراق، إذ ارتفع الفقر عام 2019 الى 31.7% بعدما كان 20.5% عام 2018 ، بتغير سالب بلغ 11.2% (وزارة التخطيط،

https://mop.gov.iq/activities_minister

الشكل (3) معدل الفقر بين السكان في العراق لعام 2018 - 2019

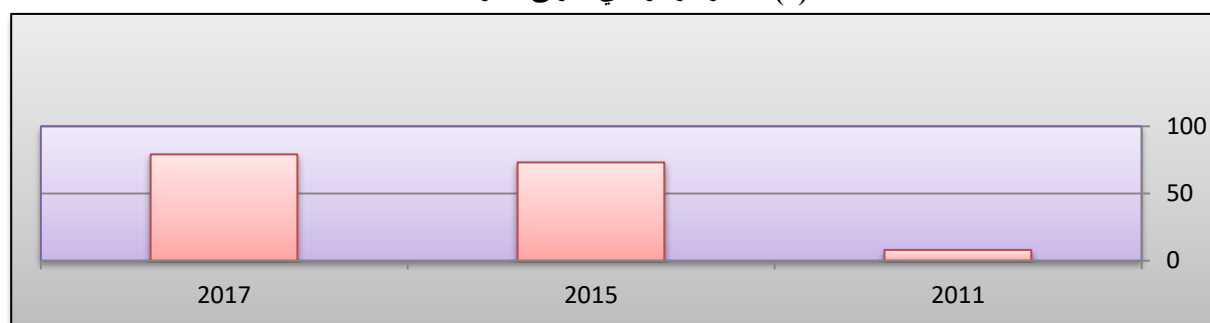


الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع https://mop.gov.iq/activities_minister

رابعاً.. غياب الحكم الرشيد. تؤكد جميع المؤشرات المحلية في العراق على تدني مستوى الحكم في العراق حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما بينت المؤشرات تدني جودة الإدارة السياسية في الدولة وهذا متأني من المحددات الداخلية والخارجية التي رافقت بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، وانتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المتدهورة، إذ احتل العراق المرتبة الأخيرة في السلم العالمي للفساد ولعدة سنوات متتالية حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية في عام 2019، وكما معروف ان تدني مستوى هذه المؤشرات سوف يعيق عملية النمو والتنمية ويؤثر سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة، لذا وضعت الحكومة العراقية مؤشرات محلية تتركز على تقسيم عمل مؤسسات الدولة ومدى فعالية إجراءاتها في محاربة الفساد كالرشوة ومستوى الحوكمة، وكي تتضح ماهي تلك المؤشرات سيتم دراستها على النحو الآتي:-

1- مؤشر انتشار الرشوة: هي من أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً ويكون جوهرها هو التأثير على قرار يتعلق بالمسلم أو المستفيد التي نشأت اما من شخص يسعى لها أو من شخص يتعرض لها وبعد ذلك يقع بالدفع، وهذا ما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويلاحظ أن الاتجاه العام لمؤشر الرشوة يأخذ بالزيادة، إذ بلغت نسبته في عام 2011 (8 %) ثم ارتفعت إلى (73 %) في عام 2015 ثم إلى (79 %) في عام 2017، وهذا يؤشر غياب الدور الرقابي الفعال لمؤسسات الدولة ذات العلاقة للحد من هذه الظاهرة (وزارة التخطيط، 2019، صفحات متعددة)

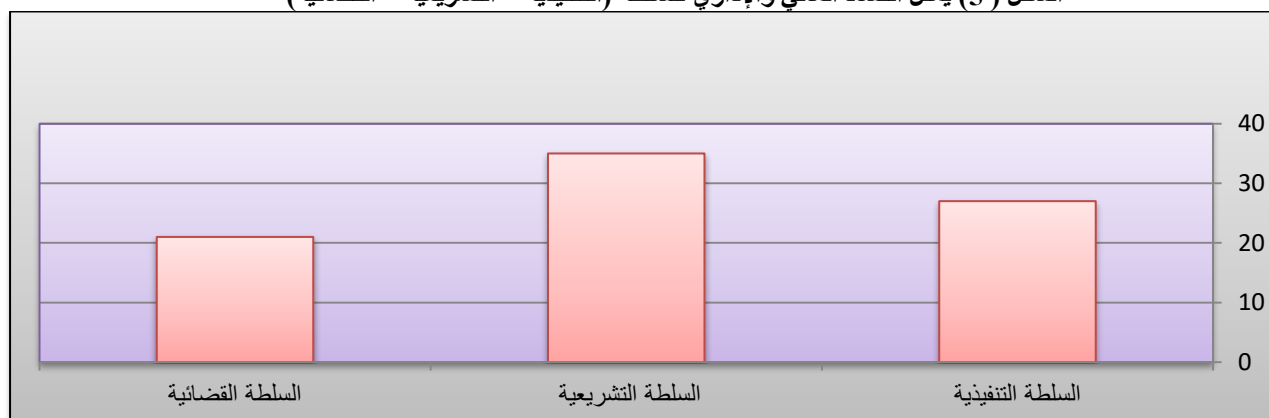
الشكل (4) انتشار الرشوة في العراق لسنوات متعددة



الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، لعام 2019، صفحات متعددة.

1- مؤشر الحوكمة:- يقصد بهذا المؤشر مراقبة أداء مؤسسات الدولة وكفاءتها، فضلاً عن مدى فاعلية الأداء الحكومي في الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة الرسمية، وقد احتل العراق المراتب الأخيرة في السلم العالمي للفساد ولعدة سنوات متتالية حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية في عام 2019، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية لهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتشين العموميين، ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات التي تعمل جميعها على مراقبة الأداء الحكومي في المجال الإداري والمالي، وكما معروف أن الفساد سوف يعيق عملية النمو والتنمية ويؤثر سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة، وبلغت نسبة الفساد المالي والإداري في السلطة التنفيذية في العراق ما مقداره 27% حسب بيانات وزارة التخطيط لعام 2019، أما نسبة الفساد المالي والإداري في السلطة التشريعية في العراق بلغت 35%، أما نسبة الفساد المالي والإداري في السلطة القضائية للعراق بلغت 21% (وزارة التخطيط ، 2019، صفحات متعددة)

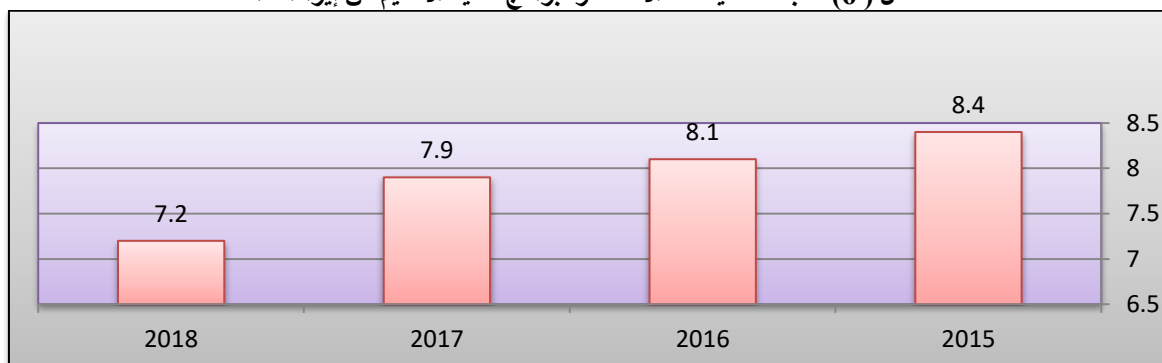
الشكل (5) يمثل الفساد المالي والإداري للسلطة (التنفيذية – التشريعية – القضائية)



الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات عام 2019

خامساً.. مشكلة تمويل السياسات التنموية: يعد التمويل وتعبئة الموارد أحد أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تتطلب التنمية المستدامة تعبئة قدر كبير من الموارد المالية التي بالإمكان توفيرها من مصادر مختلفة، والتي من الممكن أن تعظم الاستقلالية للمحافظات ممثلة بالمجالس المحلية عن الحكومة المركزية من خلال توسيع الصلاحيات الممنوحة من أجل الحصول على إيراداتها الذاتية، والعراق يواجه مشكلة كبيرة في تمويل وتعبئة الموارد لتحقيق تنمية محلية مستدامة، نظراً للاعتماد على تخصيصات الاستثمار لبرامج التنمية للأقاليم في الموازنة العامة كمصدر تمويل، ومن الشكل يتضح نسب تخصيصات الاستثمار لتنمية الأقاليم من إيرادات النفط تعد منخفضة نسبياً، وقد انخفضت تخصيصات الاستثمار لتنمية الأقاليم عام 2018 حيث بلغت ما مقداره 7.2 مقارنة بعام 2015 حيث بلغت ما مقداره 8.4 (وزارة التخطيط، 2015 – 2018، صفحات متعددة)

شكل (6) نسبة تخصيصات الاستثمار لبرامج تنمية الاقاليم من إيرادات النفط



الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، 2015 – 2018 ، صفحات متعددة.

اذ لابد من دراسة الأدوات التي تسهم في التغلب على هذه التحديات، بما في ذلك الضرائب الخضراء، وتوسيع نطاق التمويل المحلي، وسبل تحفيز الاستثمار الخاص، وتوجيه موارد الموازنة نحو الاستثمار في إنجاز الأهداف.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1- ظهر جلياً تقلص فرص التنمية الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، وتشير التوقعات حول تأثير الجائحة إلى احتمال تراجع فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية بحلول 2030 مع تفاقم حجم الخسائر التي أصابت اقتصاد العراق.

2- أدت الأزمات المتتالية التي تآكل المكاسب التي تحققت في مجال خفض الفقر، حيث أدت أزمة جائحة كورونا إلى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية والفقر، لتضيف ذلك حوالي 4.5 مليون فرد إلى عدد الفقراء الذي قدر بحوالي 6.9 مليون فرداً قبل الأزمة.

3- تواجه التنمية المستدامة عدة تحديات في جوانب عديدة أهمها النمط الريعي للاقتصاد العراقي، وارتفاع نسب الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، ومشكلة تمويل السياسات التنموية، بالإضافة إلى تحديث البيانات.

4- ألقت جائحة كورونا بظلالها على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العراق خلال فترة قصيرة حيث كشفت عن ضعف النظم الصحية والاقتصادية غير القادرة على استيعاب الصدمات المفاجئة.

ثانياً- التوصيات

1- ينبغي أن يقوم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نهج شامل نظراً إلى تعدد جوانب التحديات التي تواجه مكاسب أهداف التنمية المستدامة في العراق، لذلك فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب نهجاً عالمياً يأخذ في الاعتبار الأولويات والهياكل الإقليمية والوطنية والمحلية، في التصدي للتحديات والمخاطر التي تهدد الظروف البشرية.

2- تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا.

3- تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات العراق لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والانتماء العرقي والوضع كمهاجر والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات.

المصادر

- 1- ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية للإدارة، مجلد 40، عدد 2، 2020.
- 2- اليونيسف، الأطفال والغذاء والتغذية، الأمم المتحدة، 2019.
- 3- باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، النشر- مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2020.
- 4- تقرير لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2020.
- 5- تقرير متابعة لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2016.
- 6- جمهورية العراق، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الإنساني، جنيف، 2021.
- 7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني، 2021.
- 8- عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016.
- 9- نضال شاكر جودة وهناء عبد الغفار حمود، قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق للمدة (1990-2017) والمعالجات المقترحة لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي الثالث، الجامعة المستنصرية، 2020.
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2019
- 11- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، 2018 .
- 12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020.
- 13- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، 2018.
- 14- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع https://mop.gov.iq/activities_minister
- 15- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، 2015 – 2018.
- 16- وزارة الصحة والبيئة، القطاع البيئي، دائرة التخطيط والمتابعة، 2020